خطة إدارة المخاطر

2025

(بنك تنمية المدن والقرى)

المقدمة:

في ظل المتغيرات المتسارعة محليًا وعالميًا، والتحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والرقمية، أصبح الزامًا على المؤسسات المالية والتنموية اعتماد أنظمة متكاملة لإدارة المخاطر بما ينسجم مع معايير الحوكمة الرشيدة وأفضل الممارسات العالمية.

وانطلاقًا من الدور المحوري للبنك في دعم البلديات والهيئات المحلية وتعزيز التنمية المستدامة، تأتي خطة إدارة المخاطر لعام 2025 كوثيقة أساسية لتحديد المخاطر المحتملة التي قد تواجه البنك، وتحليلها، وتقييمها، ووضع آليات فعالة لمعالجتها والتخفيف من أثرها، مع التركيز على استمرارية الأعمال وتحقيق الأهداف الاستراتيجية للبنك.

تم تعزيز الخطة لعام 2025 بمحاور جديدة تتعلق بـ:

- المخاطر البيئية والمناخية 🌍.
- مخاطر التحول الرقمي 💻.
- مخاطر صندوق المناخ الأخضر 💡.

تهدف الخطة إلى تعزيز القدرة المؤسسية للبنك على مواجهة التحديات والمخاطر، وتحويلها إلى فرص عند الإمكان، وبما يتسق مع رؤية البنك:

"بنك ريادي في تحقيق التنمية المرنة والمستدامة".

التعريفات:

لتوحيد المفاهيم المستخدمة في إدارة المخاطر، تعتمد الخطة على التعريفات التالية:

البنك	بنك تنمية المدن والقرى.
القانون	قانون رقم (8) لسنة 2022 قانون معدل لقانون بنك تنمية المدن والقرى
اللجنة	هي لجنة منبثقة عن مجلس الإدارة تسمى الامتثال وإدارة المخاطر والحاكمية المؤسسية.
الخطة	خطة إدارة المخاطر لبنك تنمية المدن والقرى
الوحدة	وحدة إدارة المخاطر

الخطر	هي احتمال حدوث او وقوع حدث معين يحد البنك عن تحقيق الأهداف الاستراتيجية او المرحلية قصيرة المدى لأي من الوحدات التنظيمية.
مستوى المخاطر المقبولة	هو حجم الخطر الذي يكون البنك مستعداً لقبوله في سعيه لتحقيق أهدافه.
حدود تحمل المخاطر	مستويات الانحراف المقبولة عن تحقيق الأهداف. حدود تحمل المخاطر يمكن أن تقاس وغالباً يفضل أن تقاس في المديريات/ الفروع / المشاريع نفسها المرتبطة بالأهداف.
تحليل المخاطر	استخدام المعلومات المتوفرة لتحديد إمكانية حدوث خطر معين وتقييم الآثار المترتبة على حدوثه.
تقييم المخاطر	العملية المطبقة من قبل الإدارة لتمكين البنك من تحديد وتقييم وتحليل ومراقبة المخاطر والضوابط الرقابية.
الضوابط الرقابية /أنظمة الرقابة الداخلية	الضوابط الرقابية يتم تعريفها بأنها مجموعة العمليات التي تم تصميمها بهدف تقديم تأكيد معقول فيما يتعلق بتحقيق أهداف البنك.
الحدث	حالة أو ظرف ناتج عن مصادر داخلية أو خارجية للبنك والذي يؤثر على تحقيق أهدافه.
الاحتمال	مدى احتمالية حدوث خطر محدد. تتراوح من "نادر الحدوث" إلى "شبه مؤكد".
الأثر	درجة تأثير خطر معين حال حدوثه، حيث تتراوح قيمته من "منخفض" إلى " كارثي". حجم الأثر يتم تحديده بمراعاة درجة الإقدام على المخاطر"Risk Appetite"، وأهداف البنك.
درجة الخطر	هي تحديد مستوى الخطر بناءً على ربط احتمالية حدوث الخطر مع الآثار المترتبة على حدوثه، وفق قيمة الخطر.
قيمة الخطر	حاصل ضرب احتمالية حدوث الخطر X شدة التأثير او العواقب المحتملة.
الخطر الكامن	احتمالية حدوث المخاطر ومنعها تحقيق الأهداف قبل مراعاة الضوابط الرقابية و/أو أساليب معالجة المخاطر.

الخطر المتبقي	مستوى الخطر المتبقي بعد تطبيق الضوابط الرقابية أو أساليب معالجة المخاطر.
معالجة الخطر	يستخدم في إدارة المخاطر لوصف الخطوات المتخذة لضبط أو منع خطر من التسبب في الضرر أو تخفيض الخطر لمستوى مقبول وفقا لمستوى الإقدام على المخاطر لدى البنك "Risk Appetite".
تجنب الخطر	تجنب الخطر يستخدم في إدارة المخاطر لوصف قرار عدم الدخول بأنشطة/الاستمرار بالأنشطة التي تؤدي إلى حدوث المخاطر. يمكن أن يتضمن أيضا إزالة مصدر الخطر.
قبول الخطر	قبول الخطر يستخدم في إدارة المخاطر لوصف قرار قبول العواقب واحتمالية خطر معين في سعيها لتحقيق أهداف معينة.
تحويل الخطر	تخفيض احتمالية الخطر أو الأثر عن طريق تحويل/مشاركة جزء من الخطر مع طرف ثالث (مثل التأمين، الضمانات، الخ) كجزء من خطة معالجة الخطر.
عملية ادارة المخاطر	فهي تحديد وتحليل وتقييم جميع المخاطر التي قد تحول دون تحقيق الاهداف ووضع الخطط لتقييمها ومراقبتها والحد من أثرها وتشمل الحد من الاثار السلبية الناتجة عن المخاطر للمحافظة عليها ضمن المستوى المقبول والمرغوب به من خلال تحديد المخاطر، قياسها، ومعالجتها والرقابة عليها.

نبذة عن البنك

النشأة والتأسيس

تم تأسيس البنك عام 1951 تحت مسمى صندوق الإنماء الاقتصادي برأس مال بلغ (68) ألف دينار، ثم مرّ بعدة مراحل من التطوير:

- 1955: أصبح "صندوق قروض البلديات" بعد نقله إلى مجلس الإعمار.
- 1966: تحول إلى مؤسسة مستقلة.
- 1979: تأسيس "بنك تنمية المدن والقرى" برأسمال (5.8) مليون دينار.
- 1982 – 2017: شهد عدة زيادات في رأس المال حتى وصل إلى (110) ملايين دينار.
- 2022: بموجب القانون المعدل، أُوكلت للبنك مهام صندوق تنمية المحافظات.

الأهداف بموجب القانون

1. تقديم الخدمات المصرفية والتسهيلات الائتمانية للبلديات وسلطة العقبة وسلطة إقليم البترا.
2. تمويل مشاريع الشراكة بين البلديات والقطاع الخاص.
3. إدارة المنح والقروض والرقابة عليها.
4. تحفيز البلديات على تحسين أدائها المالي.
5. إجراء الدراسات والتصنيف الائتماني للبلديات.
6. توفير الخدمات الفنية والاستشارية للبلديات.

الرؤية

"بنك ريادي في تحقيق التنمية المرنة والمستدامة".

الرسالة

تقديم الخدمات المصرفية والتسهيلات الائتمانية والدعم الفني للعملاء لخلق تنمية مرنة ومستدامة وفق الممارسات الفضلى.

القيم الجوهرية

1. المسـؤولية المجتمعية: المسـاهمة في التنمية المسـتدامة وتشـجيع وإدارة أعمال البنك بطريقة تعمل على إحداث تأثير أكثر إيجابية على البلديات والمجتمعات المحلية.
2. النزاهة: الإخلاص في العمل والابتعاد عن التحيز، والحفاظ على المصلحة العامة، والمال العام, وتقديمها على جميع المصالح.
3. تكافؤ الفرص: اتخاذ القرارات بشـكل يراعي العدالة وتكافؤ الفرص في التعامل مع جميع المعنيين داخلياً وخارجيا.
4. التميز والريادة: ابتكار أساليب عمل جديدة للتميز في الأداء المؤسسي، وللتحسين المستمر في عمل البنك.
5. الحوكمة المؤسـسـية: وضـع إطار متكامل وفعال يضـمن النزاهة والشـفافية والمسـاءلة والامتثال للقوانين والتشريعات ويعزز الثقة ما بين الموارد البشرية والمتعاملين والمعنيين والمجتمع ككل.

أهداف البنك:

تتمثل أهداف البنك في تحقيق التنمية المحلية الشاملة في البلديات ودعم مشاريعها ومساعدتها على القيام بواجباتها من خلال ما يلي:

1. تقديم الخدمات المصـرفية والتسـهيلات الائتمانية بما فيها التي لا تقوم على الفائدة للبلديات وسـلطة منطقة العقبة الاقتصـادية الخاصـة وسـلطة إقليم البترا التنموي السـياحي أو لاي جهة تعمل على تحقيق التنمية المحليّة.
2. تقديم الخدمات المصرفية والتسهيلات الائتمانية لمشاريع الشراكة بين البلديات والقطاع الخاص.
3. إدارة المنح والقروض والرقابة عليها والتحقق من استخدامها في أوجه الانفاق المخصصة لها.
4. تحفيز البلديات على تحسين أدائها المالي بما ينعكس على حجم الاقتراض وكلفته.
5. إجراء الدراسـات وتوفير قاعدة بيانات ومعلومات متعلقة بالبلديات وتحليلها وإجراء التصـنيف الائتماني للبلديات
6. توفير الخبرات والخدمات الفنية والاستشارية للبلديات.

الأهداف الاستراتيجية

1. دعم البيئة الناظمة للاستثمار وتمويل المشاريع الانتاجية والاستثمارية والشراكة بين البلديات والقطاع الخاص.
2. رفع سوية الخدمات المقدمة للمتعاملين.
3. تطوير أدوات صنع قرارات الدعم والتمويل في البنك واستحداث مصادر أموال جديدة لهذه الغاية.
4. المساهمة في تعزيز أنشطة التنمية المستدامة لمواجهة أثر تغير المناخ.
5. تنمية وتطوير رأس المال البشري وبناء بيئة عمل جاذبة ومحفزة للمواهب.

الإطار القانوني والتنظيمي

الاسناد القانوني للوحدة:

تندرج وحدة إدارة المخاطر ضمن الهيكل التنظيمي للبنك، حيث أنها ترتبط بشكل مباشر مع عطوفة المدير العام وذلك لما لها من أهمية جوهرية في أعمال وقرارات البنك، ومما يعزز من دور الوحدة ما ورد في القانون من متابعة اللجنة لتنفيذ خطة إدارة المخاطر المؤسسية وفق المادة (8/ك)، مما يوجب وجود خطة مخاطر منهجية قابلة للتطبيق على مستوى البنك ووحداته التنظيمية

أهداف خطة ادارة المخاطر:

ترتبط إدارة المخاطر بالأهداف الاستراتيجية للبنك، يتم من خلالها التعرف على مجموع المخاطر التي قد يكون لها تأثير فعال على أنشطة البنك وبرامجه واجراءاته، لذا تكمن أهمية وجود خطة لإدارة المخاطر للأسباب التالية:

1. تحديد وتصنيف وتقييم المخاطر المحتمل حدوثها في البنك.
2. تقييم الإجراءات الوقائية الواجب اتباعها لمنع حدوثها أو تخفيف أثرها في حال حدوثها.
3. تطبيق النهج القائم على المخاطر لدى الوحدات التنظيمية في البنك لإعداد منهجية علمية للمخاطر المحتملة وكيفية التعامل معها ضمن إطار التقييم الذاتي المستمر للمخاطر المرافقة لتقديم البنك لخدماته وتحقيق اهدافه الاستراتيجية.
4. تخفيف المخاطر للحد من اثارها والنتائج السلبية المتوقعة.
5. تحديد المخاطر المحيطة (و/أو) المانعة لتحقيق البنك لأهدافه وإيجاد الحلول المثلى لمعالجتها.
6. إدخال مفهوم إدارة المخاطر ضمن عملية التخطيط سواء على مستوى تقديم الخدمات والمنتجات الحالية أو المخطط لتنفيذها مستقبلاً.

7. الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة وزيادة فاعلية كفاءة العمليات.
8. تسهيل الحصول على المعلومات المتعلقة بمخاطر أعمال الوحدات التنظيمية.
9. بناء ثقافة واعية بالمخاطر ونشرها ضمن الوحدات التنظيمية في البنك.

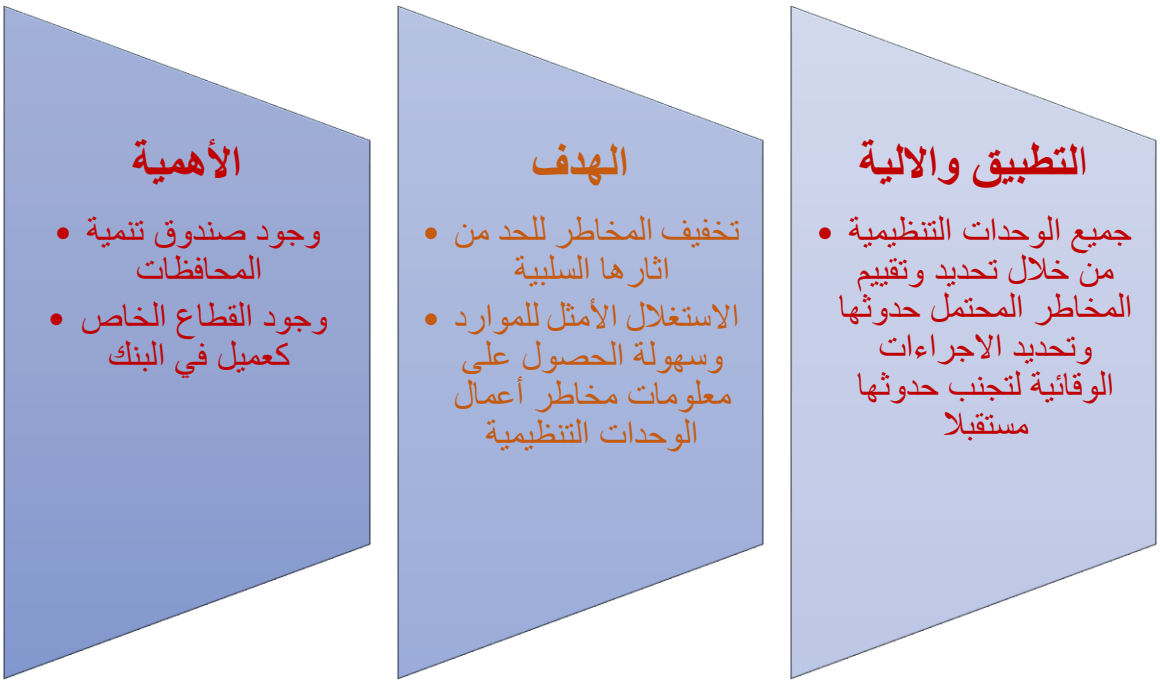

نظرة عامة- خارطة الطريق

إن الخطر يرتبط بتأثير حالة عدم اليقين على تحقيق الأهداف ويقصد بالتأثير بأنه الانحراف الإيجابي (الفرص المتاحة من خلال إضافة قيمة مستدامة لكافة أنشطة البنك من خلال الفهم الكامل لكافة العوامل الكامنة لفرص تحقيق الفائدة لإدارة المخاطر وتحقيق عوائد إضافية)، أو قد يكون الانحراف سلبياً (هو احتمال حصول خسارة اما بشكل مباشر من خلال الخسائر في نتائج الاعمال أو رأس مال البنك، وإما بشكل غير مباشر من خلال وجود قيود تَحُد من قدرة البنك على تحقيق أهدافه وغاياته).

لذلك فان ادارة المخاطر لا تمنع من السعي لتنفيذ أنشطة العمل التي تتضمن مخاطر طالما أن المخاطر الكامنة قد تم تحديدها وتحليلها وتقيمها وصولاً الى المخاطر المتبقية بعد الاخذ بعين الاعتبار وجود ضوابط رقابية مقبولة وفعالة توضع للتقليل والتخفيف من أثر هذه المخاطر وجعل المخاطر المتبقية ضمن مستوى المخاطر المقبولة للبنك.

أنواع المخاطر

نوع الخطر	وصف نوع الخطر
المخاطر الاستراتيجية	هي المخاطر الناتجة عن عدم/ فشل تطبيق عمليات ومبادرات البنك الاستراتيجية، مخاطر السمعة، مخاطر عدم استمرارية الأعمال (Business Continuity Risk)، وغيرها.
مخاطر الحوكمة	هي المخاطر المتعلقة ببنود الحوكمة، وتشمل: السياسات والإجراءات، الأوصاف الوظيفية، الصلاحيات، القيم والمبادئ، الهياكل التنظيمية.
المخاطر القانونية والامتثال	تتضمن الخطر الناشئ من عدم الالتزام بالتشريعات والأنظمة واللوائح، الممارسات والمعايير الأخلاقية. خطر الالتزام يعرض المنشأة إلى التعويضات، إلغاء القرارات، وفسخ العقود وغيرها.
مخاطر العمليات التشغيلية	تتضمن الخطر الناتج عن فشل العمليات الداخلية، الأنظمة، والأحداث الخارجية. المخاطر التشغيلية تشمل المخاطر المتعلقة بكفاءة وفعالية العمليات، الأمن والسلامة، تنفيذ عمليات وأنشطة القطاعات/ الإدارات/ الفروع المختلفة.
المخاطر المالية	تتضمن مخاطر الائتمان / الاستثمار / السيولة: يشمل ذلك المخاطر ذات العلاقة بإدارة الائتمان ومحفظة القروض الخاصة بالبنك وصندوق تنمية المحافظات وتشمل أيضاً بالتدفقات النقدية، رأس المال العامل، الاستثمار، عمليات الاستثمار، إدارة الدائنين/المدينين، الخزينة، وإدارة الحسابات، مخاطر السيولة.
المخاطر التقنية والتحول الرقمي	تشمل حدوث بطء أو تعطل أو توقف في سير أعمال البنك، بسبب مشاكل ناجمة عن أنظمة تقنية المعلومات المستخدمة، إضافة إلى مخاطر المساءلة القانونية الناتجة عن مخاطر استخدام البرامج بطرق غير قانونية، مخاطر أمن وسلامة الشبكات وقواعد البيانات، فشل الأنظمة، الهجمات السيبرانية.
المخاطر البيئية والمناخية	فيضانات، جفاف، التلوث، إدارة النفايات ,كوارث طبيعية / مشاريع لا تراعي المعايير البيئية.
مخاطر التمويل المناخي	مخاطر التمويل او فشل الحصول على التمويل أو سوء استخدامه ، عدم الالتزام بالمعايير الدولية.

منهجية خطة ادارة المخاطر

تستهدف منهجية خطة ادارة المخاطر لتطبق على جميع الوحدات التنظيمية لدى البنك بما يتوافق مع الموارد المتاحة لها، حيث تهدف وحدة ادارة المخاطر لدى البنك إلى تنفيذ المحاور الأساسية التالية وفق عمليات إدارة المخاطر ضمن المواصفة العالمية لإدارة المخاطر:

أولاً: تحديد المخاطر: وذلك من خلال توثيق المخاطر التي قد تؤثر على البنك وتحد من تحقيقه لأهدافه، وذلك من خلال التعرف على المخاطر المحتملة وفئتها ضمن سياق اعمال البنك.

ثانياً: تحليل المخاطر: وذلك من خلال معرفة أسباب حدوث المخاطر التي تم تحديدها مسبقا أسبابها والظروف التي قد ينشأ عنها مخاطر محتملة.

ثالثاً: تقييم المخاطر: ويقصد بها عملية التحديد الكمي للمخاطر (من خلال حاصل ضرب احتمالية حدوث الخطر بالأثر المتوقع للخطر).

رابعاً: تحديد استراتيجية التعامل مع الخطر.

- قبول الخطر: تقبل المخاطر دون اضافة أي ضوابط رقابية إضافية للحد من احتمالية وأثر الخطر.
- معالجة الخطر وتخفيفه: من خلال تنفيذ ضوابط وخطط معالجة اضافية تقلل احتمالية أو أثر الخطر او كلاهما.
- نقل الخطر: نقل الخطر من خلاله مشاركة الخطر أو جزء منه مع جهات خارجية.
- تجنب الخطر: ايقاف مسببات الخطر بمعنى ايقاف العمليات والمهام والانشطة المسببة للخطر، ولا يرغب مجلس ادارة البنك برفع مستوى المخاطر المقبولة لديه.

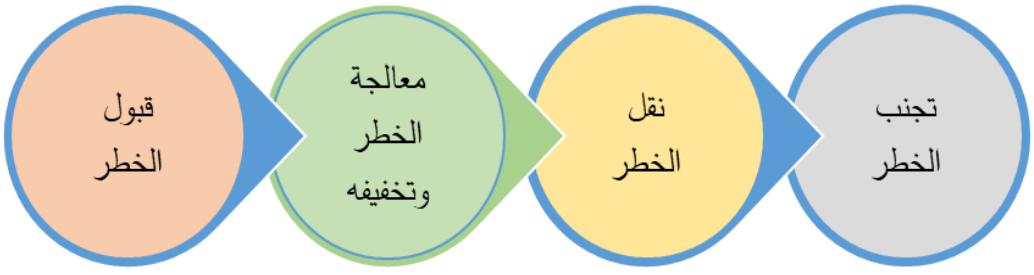

خامساً: خطة عمل إدارة المخاطر والتي تستهدف تنفيذها خلال عام 2025 على جميع الوحدات التنظيمية من خلال:

1- تحديد المخاطر المتأصلة لدى الوحدات التنظيمية.
2- تحديد أثر الخطر على أعمال وأهداف الوحدة التنظيمية.
3- تحديد احتمالية حدوث الخطر فعلاً.
4- تحديد قيمة الخطر.
5- التعرف على الضوابط الرقابية المستخدمة ومدى فعاليتها في ضبط الخطر.
6- تحديد المخاطر المتبقية.
7- تحديد استراتيجية التعامل مع الخطر.
8- تحديد المستوى المقبول من المخاطر.
9- إجراء اختبارات ضاغطة.
10- استحداث آلية للتبليغ عن المخاطر.
11- رفع وعي الموظفين حول ادارة المخاطر.
12- إعداد وتنفيذ خطة السلامة العامة لمبنى البنك بالتشارك مع مديرية الدفاع المدني.

سادساً: المتابعة والتقييم من خلال عمل تقارير نصف سنوية ، ترفع الى المدير العام ونسخة منها الى اللجنة.

خطة العمل لإدارة المخاطر 2025

تستهدف خطة العمل التطبيق العملي للمنهجية على جميع الوحدات التنظيمية في البنك، بحيث يتم تنفيذ الإجراءات التالية:

1. تحديد المخاطر المتأصلة

- تقوم كل وحدة تنظيمية بحصر المخاطر المرتبطة بأنشطتها وبرامجها.
- يتم توثيق هذه المخاطر في سجل المخاطر (Risk Register).

2. تحديد أثر المخاطر

- تقييم الأثر المباشر وغير المباشر على الأهداف الاستراتيجية.
- مراعاة الجوانب المالية، التشغيلية، القانونية، البيئية، والسمعة.

3. تحديد احتمالية الحدوث
- تقييم تكرار حدوث المخاطر استنادًا إلى بيانات تاريخية وسيناريوهات مستقبلية.

4. حساب قيمة الخطر
- ناتج حاصل ضرب (الاحتمال × الأثر).
- يستخدم لتحديد ترتيب الأولوية.

5. تقييم الضوابط الرقابية
- دراسة فعالية أنظمة الرقابة الداخلية والإجراءات الوقائية.
- تحديد جوانب الضعف واقتراح التحسينات.

6. تحديد المخاطر المتبقية
- مستوى المخاطر بعد تطبيق الضوابط الحالية.

7. وضع استراتيجية التعامل مع الخطر
- قبول الخطر: إذا كان ضمن الحدود المقبولة.
- التخفيف: من خلال إجراءات تصحيحية أو تعزيز الضوابط.
- نقل الخطر: عبر التأمين أو التعاقد مع أطراف ثالثة.
- تجنب الخطر: إيقاف الأنشطة المسببة.

8. تحديد المستوى المقبول من المخاطر
- وفق سياسة "الإقدام على المخاطر" المعتمدة لدى البنك.

9. إجراء اختبارات ضاغطة (Stress Testing)
- اختبار مرونة البنك في مواجهة سيناريوهات حرجة (أزمات مالية، كوارث طبيعية، هجمات إلكترونية...).

10. آلية التبليغ عن المخاطر
- اعتماد نموذج موحّد للإبلاغ عن الأحداث/المخاطر.
- إلزام الموظفين بالإبلاغ الفوري عن أي حادثة أو خطر.

11. رفع وعي الموظفين
- عقد ورش عمل عن ثقافة المخاطر.

12. خطة السلامة العامة
- تحديث خطة السلامة والإخلاء لمبنى البنك.
- التنسيق مع مديرية الدفاع المدني.

مصفوفة تقييم المخاطر

تعتمد خطة إدارة المخاطر لعام 2025 على مصفوفتين أساسيتين لتقييم المخاطر:

1. مصفوفة الاحتمالية (Likelihood Matrix).
2. مصفوفة الأثر (Impact Matrix).

ويتم دمجهما معًا لإنتاج مصفوفة المخاطر (Risk Matrix) التي تُظهر مستوى الخطر باستخدام الألوان (أخضر/أصفر/أحمر).

حيث ترتبط درجة الخطر بعنصرين أساسين يقومان بتقييم المخاطر الممكن حدوثها، وهما:

1. احتمالية حدوث الخطر: وهو مدى إمكانية حدوث الخطر فعلاً.
2. أثر الخطر: مدى تأثير الخطر على تحقيق البنك لأهدافه وخططه الاستراتيجية.

مصفوفة تقييم المخاطر		شدّة التأثير				
		5 حرج	4 عالي	3 متوسط	2 منخفض	1 غير مؤثر
احتمالية الحدوث	5 شبه مؤكد	25	20	15	10	5
	4 عالي الاحتمالية	20	16	12	8	4
	3 محتمل	15	12	9	6	3
	2 غير محتمل	10	8	6	4	2
	1 نادر الحدوث	5	4	3	2	1

مصفوفة الاحتمالية		
التقييم	المعيار المستخدم التكرارية– عدد مرات	نسبة الحدوث
1: نادر الحدوث	• لا يتوقع حدوثه في السنوات الخمس القادمة	• 1% –5%
2: غير محتمل (بعيد الحدوث)	• يحدث مرّة أو مرّتين كل ثلاث سنوات	• 6%–15%

3: محتمل (غير متكرر عادة- يحدث بشكل عارض)	• يحدث مرّة أو مرّتين في السنة	• 15%-35%
4: عالي الاحتمالية (يحدث في الغالب)	• يحدث مرّة أو مرّتين كل ثلاثة شهور	• 35%-65%
5: شبه مؤكد (يحدث بشكل متكرر)	• يحدث بشكل دوري على الأقل مرة في الشهر	• 65%-100%

مستوى المخاطر المقبولة وحدود تحمل المخاطر:

مستوى الإقدام على المخاطر هو حجم التعرض للمخاطر أو أثرها العكسي المحتمل التي يكون البنك على استعداد لقبولها في سعيه لتحقيق أهدافه. عندما يتم تجاوز مستوى الإقدام على المخاطر، يأتي دور الأنظمة الرقابية وإجراءات معالجة المخاطر لتخفيض مستوى التعرض للمخاطر إلى المستوى المقبول. يمثل مستوى الإقدام على المخاطر حجر الأساس للتطبيق الفعّال والكفء لإدارة المخاطر، ويجب المحافظة عليه لضمان أن يكون هنالك انعكاس صحيح لقدرة البنك على استيعاب المخاطر وقدرته عملياً على التطبيق دون حدوث تأثير سلبي غير متوقع على عمليات البنك.

يهدف مستوى الإقدام على المخاطر لمساعدة البنك في تقديم التوجيه اللازم للمديريات/ الفروع / والمشاريع ومالكي المخاطر (Risk Owners) في تحديد استجابتهم لمختلف المخاطر. كما أنها تساعد البنك على إيجاد آليات لضمان تطبيق الإجراءات الملائمة خاصة فيما يتعلق بالمخاطر التي تجاوزت حدود التحمل. سيتم تطوير سياسة حدود تحمل المخاطر للبنك كسياسة منفصلة حال الانتهاء من عملية التعرف على المخاطر التي تواجه البنك.

تحديد وإدارة الأوضاع الضاغطة:

إنّ اختبارات الأوضاع الضاغطة، هي الأداة الهامة التي تستخدم من قبل البنك والتي تعتبر جزء من عملية إدارة المخاطر، وقد ازدادت أهمية هذه الاختبارات مؤخرًا في ظل الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الراهنة، لما لها من فعالية كبيرة في تنبيه السلطات الرقابية والجهات التنفيذية والإشرافية في البنك عن مدى أثر الأحداث السلبية غير المتوقعة المرتبطة بالعديد من المخاطر، وتزويد هذه الجهات بمؤشرات عن الموارد الواجب توفيرها لمواجهة الخسائر الناتجة عن الصدمات المالية الكبيرة، إضافة إلى أن هذه الاختبارات تعتبر مكملة للطرق والأدوات الأخرى المستخدمة في إدارة المخاطر.

إن أهم ما يميز اختبارات الأوضاع الضاغطة أنها ذات بعد مستقبلي في تقييم المخاطر بعكس النماذج المعتمدة على البيانات التاريخية، التي لا تأخذ بالاعتبار الأحداث المستقبلية غير المتوقعة.

تعتبر اختبارات الأوضاع الضاغطة جزء مكمل وأساسي في منظومة الحاكمية المؤسسية الرشيدة وإدارة المخاطر لدى البنك، كما يجب أن يكون لها تأثير في صناعة القرارات على المستوى الإداري المناسب بما في ذلك القرارات الاستراتيجية لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، ولضمان ذلك يجب أن يكون لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية دور أساسي في هذه الاختبارات، بما في ذلك وضع أهداف الاختبارات، تحديد السيناريوهات، تقييم النتائج وتحديد الإجراءات الواجب اتخاذها بناء على نتائج هذه الاختبارات تستخدم اختبارات الأوضاع الضاغطة لتحقيق الأهداف التالية:

- تعزيز عملية ضبط وتحديد المخاطر.
- توفير أدوات إدارة المخاطر المكملة لأدوات المخاطر الأخرى: مثل القيمة المعرضة للمخاطر ورأس المال للبنك وذلك بهدف الوصول الى تقييم شامل للمخاطر.
- تحسين إدارة البنك لرأس ماله وسيولته كافة الموارد المتوفرة.

المسؤوليات والمهام:

تقع مسؤولية إعداد الخطة وتحديثها على عاتق وحدة إدارة المخاطر لدى البنك، ويتم عرضها على لجنة التخطيط والتنسيق والمتابعة بهف اعتمادها، وتهدف وحدة إدارة المخاطر إلى مشاركة كافة الوحدات التنظيمية كما هو موضح أدناه:

- تقوم اللجنة المنبثقة عن مجلس الإدارة بمتابعة تنفيذ خطة إدارة المخاطر المؤسسية وتقديم خدماتها للمجلس.
- تقوم اللجنة بالتأكد من تطبيق خطة إدارة المخاطر بفعالية، توفر وعي مناسب حول أهمية المخاطر، وكذلك المصادقة على الإجراءات التصحيحية والاقتراحات المناسبة.
- تقوم وحدة إدارة المخاطر بإعداد خطة المخاطر وتحديثها بشكل دوري وكذلك القيام بنشر ثقافة المخاطر لدى الوحدات التنظيمية، والعمل على إصدار تقارير نصف سنوية تتضمن توصيات واقتراحات، وضمن مراجعة وتحديث سنوي لسجلات المخاطر.
- تقوم الوحدات التنظيمية بالتشارك مع وحدة إدارة المخاطر بتحديد احتمالية حدوث المخاطر لدى وحداتهم التنظيمية وتأثيرها المتوقع وكذلك تحديد الإجراءات والضوابط الرقابية ومدى فاعليتها، وتنفيذ خطط العمل المرتبطة بالمخاطر.
- يقوم جميع الموظفين لدى البنك بالإبلاغ الفوري عن أي خطر أو فشل يحصل خلال تنفيذ الأعمال ضمن نموذج الأحداث المعتمد، كما يتوجب على الموظفين فهم أهمية دور الموظف في الاستجابة للمخاطر وكذلك مسؤوليتهم تجاه المخاطر.